ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

متى تبدأ جولة الحرب الواسعة ضدّ إيران؟

د. رضا الشاب

ليس أصعب من خوض الحرب، بالنسبة إلى دولة عظمى، سوى الخروج منها من دون أن تعترف بأنها لم تحقق ما أرادته منها. وهذه، في جانب كبير منها، هي العقدة التي تبدو الولايات المتحدة الأميركية عالقة فيها.

فالحرب التي بدأت ضدّ إيران لم تعد مجرد عملية عسكرية يمكن قياس نتائجها بعدد المنشآت المدمّرة أو القيادات المستهدفة، بل بقدرة النظام الإيراني على إعادة إنتاج نفسه، وبقدرته على الحفاظ على أدوات قوته وعلى شبكة نفوذه الإقليمي رغم الضربات التي تلقاها. وبعد أشهر من المواجهة، اتسعت الحرب حتى أصبحت شبكة من الجبهات والممرات البحرية وأسواق الطاقة والتحالفات الإقليمية، فيما بقي السؤال الأصعب معلّقاً: ماذا تحقق فعلياً، وماذا بقي بعيداً عن متناول اليد الأميركية ـ "الإسرائيلية"؟

في الظاهر، هناك حديث أميركي معلن عن قرب نهاية الحرب، وعن ترتيبات لمرحلة ما بعدها، وعن اتصالات سياسية يُفترض أن تفتح طريقاً للخروج من الأزمة. لكن في مكان آخر من المشهد، وتحديداً في أوروبا، كانت التحضيرات العسكرية تستعيد إيقاعها، بحسب ما كشف موقع «أكسيوس» الأميركي.

المكان: ألمانيا.

الزمان: ١٥ أيلول الفائت.

منظّم اللقاء: قائد القيادة المركزية الأميركية الأدميرال براد كوبر.

المشاركون: رئيس أركان الجيش الإسرائيلي إيال زامير، وقادة عسكريون كبار ورؤساء أركان من السعودية والإمارات والبحرين والكويت وقطر والأردن ومصر. والعنوان المعلن للمباحثات، وفق ما كشفته التقارير، كان الحرب على إيران والتوترات الإقليمية المتصلة بها.

وهنا تبدأ القصة الفعلية. لأنّ اجتماعاً من هذا النوع، في هذا التوقيت تحديداً، لا يمكن فصله عن سؤال أكبر بكثير من اليمن أو البحر الأحمر: ماذا يدور في عقل ساكن البيت الأبيض اليوم؟

تصريحات دونالد ترامب الأخيرة تجعل المسألة أكثر جدية. فقد تحدث الرئيس الأميركي عن اقترابه من قرار كبير بشأن ما إذا كان سيستأنف هجمات واسعة على إيران في محاولة لإنهاء الحرب، واضعاً المسألة أمام خيار شديد الوضوح: إما البحث عن مخرج، أو العودة إلى التصعيد الكبير. كما أنّ الإدارة الأميركية أبقت قواتها في المنطقة في حالة استعداد لعمليات جديدة إذا صدر القرار بذلك.

وهنا يصبح عامل الوقت أكثر أهمية من أيّ وقت مضى. فالانتخابات النصفية الأميركية تقترب. وفي مثل هذه اللحظات، لا تنظر الإدارة إلى الحرب باعتبارها ملفاً خارجياً فقط. الاقتصاد حاضر، وأسعار النفط حاضرة، والقواعد الأميركية المنتشرة في المنطقة حاضرة، والخسائر المحتملة حاضرة أيضاً. وكلما اقترب موعد الانتخابات، تضيق المساحة المتاحة أمام إدارة تخوض حرباً لم تُغلق ملفاتها بعد.

لكن المفارقة أنّ الحرب نفسها لم تعد تسمح بإغلاق ملفاتها بسهولة. اليمن، مثلاً، لم يعد مجرد هامش في المواجهة الإيرانية. هجمات أنصار اللّه الأخيرة على الرياض في محاولة لكسر الحصار السعودي على اليمن، والتي طالت مواقع حساسة، أظهرت أنّ الجبهة اليمنية قادرة على نقل الحرب مباشرة إلى العمق السعودي. وقد انعكس التصعيد سريعاً على أسواق الخليج(الفارسي)، التي شهدت تراجعاً مع تصاعد المخاوف من اتساع نطاق المواجهة.

والأكثر أهمية أنّ تقدّم أنصار اللّه على ساحل البحر الأحمر أعاد وضع باب المندب في قلب المعادلة. فما كان يُنظر إليه لسنوات بوصفه جبهة يمنية يمكن احتواؤها، بات اليوم جزءاً من صراع على ممرات استراتيجية تمسّ التجارة والطاقة والأمن الإقليمي والدولي. وهنا تحديداً تبدو السعودية أمام المعضلة الأصعب.

فالرياض لا تحتاج فقط إلى معرفة ما إذا كانت واشنطن ستواصل حربها مع إيران؛ بل تحتاج إلى معرفة ما إذا كانت إدارة ترامب مستعدة فعلاً لتحمّل نتائج اتساع الحرب على دول الخليج(الفارسي). وهذا سؤال مختلف تماماً. إذ إنّ الضمانة الأميركية تبدو أقلّ وضوحاً عندما تصبح القواعد والمطارات والمنشآت النفطية والممرات البحرية أهدافاً محتملة.

وقد ازدادت حساسية هذا السؤال بعدما رفض ترمب، وفق تقارير حديثة، تقديم دعم عسكري أميركي مباشر للسعودية في مواجهة الحوثيين. وهكذا تجد الرياض نفسها أمام معادلة قاسية: الحرب مع إيران قد تبدو لبعض دوائر القرار طريقاً إلى إعادة تشكيل ميزان القوى في المنطقة، لكن الطريق إلى ذلك يمرّ فوق جبهة يمنية مفتوحة، وفوق اقتصاد خليجي شديد الحساسية للطاقة والملاحة، وفوق منطقة لم تعد تفصل فيها الجبهات حدود الدول كما كانت تفعل سابقاً.

لهذا، فإنّ الحديث عن الجولة الثانية من الحرب على إيران ليس بالضرورة أن يبدأ من طهران وحدها. يمكن أن يبدأ من البحر الأحمر، ومن باب المندب، ومن هرمز، ومن القواعد الأميركية المنتشرة في المنطقة، وأيضاً من "إسرائيل".

فإذا قرّرت واشنطن العودة إلى خيار الضربات الواسعة، يصعب تصوّر أن تبقى "إسرائيل" خارج المشهد العسكري. وقد يكون التدخل "الإسرائيلي" المباشر أحد أكثر السيناريوات التي تستحق المتابعة، خصوصاً أنّ تل أبيب كانت شريكاً أساسياً في المواجهة السابقة، وأنّ أيّ تصعيد أميركي كبير قد يفتح أمامها المجال لاستكمال ما تعتبره أهدافاً لم تُحسم بعد.

إيران بدورها، تعرف الآن شكل القوة التي يمكن أن تستخدمها واشنطن وتل أبيب، وتعرف أيضاً حدود تلك القوة. وحلفاء طهران في المنطقة لم يعودوا يتحركون في الظروف نفسها التي سبقت الحرب. واليمن تحديداً أظهر أنّ امتلاك القدرة على تهديد الممرات البحرية يمكن أن يحوّل جبهة بعيدة جغرافياً إلى عامل ضغط مباشر على عواصم كبرى. فقوّة الدول وحركات المقاومة لا تُقاس فقط بما تستطيع تدميره، بل أيضاً بما تستطيع تعطيله وبالكلفة التي تستطيع فرضها على أعدائها. وهذا ما بدأت أسواق النفط تسعّره.

ومن هنا، فإنّ أيّ ضربة كبيرة ضدّ إيران قد تحمل معها احتمال فتح أكثر من جبهة في وقت واحد: اليمن والبحر الأحمر، الخليج(الفارسي) ومضيق هرمز، العراق، ولبنان، فضلاً عن احتمال اتساع المواجهة المباشرة بين إيران و"إسرائيل". وهذا تحديداً ما يجعل أيّ جولة مقبلة أكثر خطورة من سابقتها.

أما الولايات المتحدة، فتجد نفسها أمام معادلة أكثر تعقيداً: إذا أنهت جولة الحرب العتيدة المفترضة من دون نتيجة سياسية تتناسب مع حجم القوة التي استخدمتها، فإنّ خصومها سيقرأون ذلك باعتباره هزيمة. وإذا قرّرت العودة إلى الحرب، فعليها أن تضمن أولاً أنّ الجولة الجديدة لن تتحول إلى حرب إقليمية مفتوحة يصعب تحديد نهايتها.

لا أحد يستطيع الجزم بأنّ الحرب ستتجدّد وشيكاً، لكن المؤشرات المتراكمة تقول إنّ المنطقة دخلت مرحلة شديدة الخطورة. وأيّ تصعيد كبير ضدّ إيران لن يختبر القدرة العسكرية لطهران وحدها، بل سيختبر أيضاً قدرة الولايات المتحدة و"إسرائيل" وحلفائهما على ضبط سلسلة من الجبهات التي قد تفتح في وقت واحد، من البحر الأحمر إلى الخليج(الفارسي)، وربما من العراق إلى لبنان.

وعندها قد تتحوّل الضربة التي يُراد لها أن تكون بداية للحسم إلى بداية لحرب جديدة لا يملك أحد ضمانة نهايتها. وربما عند تلك اللحظة فقط، نكتشف أنّ الحرب لم تكن متوقفة أصلاً، وأنّ ما جرى خلال الأشهر الماضية لم يكن سوى إعادة تموضع بين جولتين، والواقع الميداني في النهاية سيفرض شروطه فوق رغبات وأوهام الجميع.

فالشرق الأوسط، كما يعرف أبناؤه جيداً، لا يحتاج دائماً إلى إعلان الحرب كي تبدأ. أحياناً، يكفي أن تنتهي كلّ محاولات تأجيلها...

الانسحاب؛ الخيار الوحيد أمام أميركا للخروج من الحرب على إيران؟

إن الحرب التي كان من المفترض في واشنطن أن تنتهي بالاعتماد على التفوق العسكري الأميركي، دخلت مرحلة أصبحت فيها المسألة الرئيسية لأميركا ليست مجرد مواصلة العمليات العسكرية، بل كيفية إنهاء الحرب؛ حرب لم تحقق بأي من الأهداف القصوى لواشنطن، وفي الوقت نفسه ارتفعت تكاليفها العسكرية والاقتصادية على أمريكا.

إن الحرب التي كان من المفترض في واشنطن أن تنتهي بالاعتماد على التفوق العسكري الأميركي، دخلت الآن مرحلة أصبحت فيها المسألة الرئيسية لأميركا ليست مجرد مواصلة العمليات العسكرية، بل كيفية إنهاء الحرب؛ حرب لم تحقق بعد أشهر من الصراع الأهداف القصوى لواشنطن، وفي الوقت نفسه ارتفعت تكاليفها العسكرية والاقتصادية على أميركا.

وفي هذا السياق، يعتقد العقيد دانيال ديفيس، الضابط المتقاعد من الجيش الأميركي والمحلل في الشؤون العسكرية، أنه إذا أراد دونالد ترامب الخروج من حرب إيران بما يمكن تسميته «نصراً»، فعليه أن يحقق أهدافاً تتجاوز بكثير توجيه الضربات العسكرية؛ أهدافاً تشمل تغييراً جوهرياً في البنية السياسية والعسكرية لإيران، وإزالة قدرتها على مواصلة الأنشطة الصاروخية والمسيّرة. ومن وجهة نظر ديفيس، المشكلة الرئيسية هي أن الجيش الأميركي لا يمتلك أساساً القدرة على فرض مثل هذه النتيجة.

ولا يمكن اعتبار هذا التصريح مجرد موقف شخصي؛ لأن المسألة التي يطرحها ديفيس تعود إلى أحد التحديات الرئيسية للحرب بالنسبة لواشنطن: الفرق بين «التفوق العسكري» و«النصر السياسي». تستطيع أميركا، باستخدام قدراتها الجوية والبحرية والاستخباراتية، استهداف أهداف مهمة في إيران وإلحاق أضرار كبيرة بالبنى التحتية العسكرية، لكن تحويل هذا التفوق العسكري إلى تغيير مستدام في سلوك أو بنية دولة سياسية، مسألة مختلفة تماماً.

وتشير التقارير الرسمية والإعلامية أيضاً إلى أن الحرب لم تكن دون تكلفة على أميركا. ووفقاً لتقديرات مكتب الموازنة في الكونغرس الأميركي، كلفت العمليات العسكرية الأميركية حتى الأول من أغسطس نحو ٣٨ مليار دولار، ويزداد هذا الرقم بمعدل نحو ٣ مليارات دولار شهرياً. كما أفاد تقرير للمفتش العام لوزارة الحرب الأميركية بنقص في الذخائر والعقبات القائمة في قدرة إنتاج الذخائر واستبدالها.

ومن جهة أخرى، يُظهر تقييم خدمة الأبحاث في الكونغرس الأميركي أن الحرب وصلت في سبتمبر ٢٠٢٦ عملياً إلى وضع أشبه بالاستنزاف المتبادل؛ بمعنى أن إيران، رغم الأضرار التي تكبدتها، لا تزال قادرة على مواصلة الهجمات، وأن أميركا وحلفاءها يواجهون أيضاً قيوداً في مجال القدرة العسكرية والتكاليف الاقتصادية والضغوط السياسية. ويضع هذا التقرير أربعة مسارات رئيسية أمام واشنطن: استمرار الوضع الراهن، أو التوصل إلى وقف إطلاق النار، أو تصعيد العمليات العسكرية، أو التفاوض على اتفاق أوسع.

ويوضح هذا الوضع جزءاً مهماً من حجة ديفيس. فإذا كان هدف أميركا مجرد إضعاف جزء من القدرة العسكرية الإيرانية، يمكن لواشنطن أن تتحدث عن مكاسبها العملياتية. لكن إذا كان الهدف هو الإزالة الكاملة لقدرة إيران على الرد العسكري، وتغيير البنية السياسية، وخلق نظام جديد، فإن الفجوة بين ما هو ممكن في الميدان العسكري وما يمكن تحقيقه في الساحة السياسية تصبح أكبر بكثير.

والأهم من ذلك أن استمرار الحرب لا يقلل بالضرورة من هذه الفجوة. فزيادة الهجمات يمكن أن تلحق أضراراً أكبر بإيران، لكنها ترفع في الوقت نفسه تكاليف أميركا وتزيد خطر توسع الصراع في المنطقة. وفي الأسابيع الأخيرة أيضاً، ظلت واشنطن مترددة بشأن استمرار أو استئناف العمليات العسكرية. وقد تحدث ترامب في ١٧ سبتمبر عن الاقتراب من نقطة قرار مهمة بشأن الحرب، وأعلن أنه يدرس خيارات مختلفة بشأن المسار المستقبلي للعمليات.

وفي هذه الظروف، اكتسب حتى النقاش حول القدرات التسليحية الأميركية أهمية أكبر. فالتقارير الأخيرة تشير إلى تراجع مخزونات بعض الذخائر والضغط على قدرة الإنتاج الأميركية؛ وهي مسألة لا تقتصر على الحرب على إيران، ويمكن أن تؤثر على جهوزية واشنطن لأزمات محتملة أخرى، وخاصة في مواجهة القوى الكبرى.

ومن هذا المنظور، فإن «الانسحاب» الذي يتحدث عنه ديفيس لا يعني مجرد الخروج الفيزيائي للقوات الأميركية من المنطقة. فالمسألة الرئيسية هي تصميم مسار خروج سياسي من الحرب؛ مسار يسمح لواشنطن بإيقاف العمليات العسكرية دون الاعتراف الصريح بالهزيمة، وتعريف نتيجة الحرب في قالب اتفاق أو ترتيبات إقليمية جديدة.

وهذه هي النقطة التي تحولت فيها حرب إيران إلى لغز استراتيجي لحكومة ترامب. فاستمرار الحرب قد يمارس ضغطاً أكبر على إيران، لكنه لا يوفر ضماناً لتحقيق الأهداف القصوى لأميركا. ومن جهة أخرى، فإن الانسحاب أو قبول وقف إطلاق النار يمكن أن يُفسَّر في الفضاء السياسي الأميركي على أنه ابتعاد عن الأهداف المعلنة أولاً.

ونتيجة لذلك، لم يعد التحدي الرئيسي لواشنطن مجرد ما إذا كانت أميركا قادرة على توجيه ضربات أكبر أم لا؛ فالسؤال الأهم هو ما إذا كانت هذه الضربات يمكن أن تؤدي إلى النتيجة السياسية التي تريدها أميركا. وموقف دانيال ديفيس يركز بالتحديد على هذه الفجوة: قد تمتلك دولة تفوقاً جوياً وتسليحياً في ميدان المعركة، لكنها لا تتمكن من استخلاص النتيجة السياسية التي تريدها من هذا التفوق.

ومن هذا المنظور، إذا وصلت واشنطن إلى استنتاج أن الأهداف القصوى للحرب لا يمكن تحقيقها بالأداة العسكرية، فإن الانسحاب يمكن أن يعني لا نهاية الضغط على إيران، بل تغيير أداة الضغط من الحرب المباشرة إلى التفاوض والعقوبات والاحتواء الإقليمي. وهذه مسألة ستحدد في النهاية كيف تنتهي الحرب، ليس فقط مقدار قدرة أميركا على مواصلة الهجمات، بل مقدار الفجوة بين تكلفة استمرار الحرب ومكسبها السياسي القابل للتحقيق.

مهر

ضاق الوقت.. فهل يتم التجديد لليونيفل تحت البند السابع؟

د. أحمد موسى حوماني

عادةً ما تبدأ المفاوضات بين طرفين متنازعين على أمر ما، بوضع الشروط والشروط المضادة. ويرفع كلا الطرفين سقف مطالبه إلى الحد الأعلى، آملاً في الضغط على الطرف الآخر وانتزاع تنازلات منه تحقق مبتغاه. ويجمع خبراء العلاقات الدولية على أن المفاوضات تحتاج إلى مهارات دقيقة لضمان الوصول إلى اتفاق مربح للطرفين. ومن أبرز تلك المهارات التركيز على الأهداف لا المواقف الظاهرية المعلنة من قبل الطرف الآخر، والسعي لإيجاد بدائل تحقق نفس الهدف وإن بطرق غير مباشرة. أما أسوأ المفاوضات فتلك التي يأتي إليها طرف ما مسلّماً مسبقاً بما يريده الطرف الآخر، فتبدو وكأنها عملية إملاء شروط من طرف، وتنفيذها من طرف آخر.

في الأيام المقبلة سيشهد العالم دورة جديدة للجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث يعرض وفد كل دولة المشاكل والصعوبات التي يعانيها، ويسعى إلى كسب تأييد أكبر عدد من وفود الدول لقضاياه التي يحملها معه. لكن الوقائع تشير إلى أن الجهد الحقيقي للوصول إلى المطالب والمكتسبات يتحقق في الاجتماعات التي تجري على هامش الجمعية من لقاءات ومشاورات ومفاوضات في بعض الأحيان.

لبنان مثقل بالقضايا والمشاكل والهموم التي يحملها رئيس الوفد رئيس الوزراء نواف سلام إلى الجمعية العامة. ولعل أبرز بند فيها هو ملف قوات الطوارئ "اليونيفل" في جنوب لبنان. بعد الحرب الصهيونية عليه، وما حصل من متغيرات على الساحة الجنوبية من تهميش لدور هذه القوات من قبل العدو الصهيوني وجيشه، وكذلك المطالبة المستجدة للعدو الصهيوني وأمريكا بإنهاء مهمتها بناء على القرار الذي اتخذ العام الماضي بالتجديد لها لمرة واحدة تنتهي مع نهاية العام ٢٠٢٦.

إذاً، لبنان أمام قرار مصيري، وجهد السلطة ينصب على التمديد لهذه القوات وهو متمسك بهذا المطلب. والسعي العلني الذي يعلنه أركان السلطة هو العمل لتمديد مهمتها حتى إيجاد البديل. هذا البديل لم تتضح معالمه حتى الساعة، وقيل إن هذا الموضوع كان أحد البنود التي ناقشها رئيس الجمهورية في لقائه مع الرئيس الفرنسي في مؤتمر دعم الجيش الذي عقد في باريس الأسبوع المقبل.

ما يلفت الانتباه هو أن فرنسا دائماً ما تتصدى لعقد المؤتمرات لمساعدة لبنان، لكن منذ سنوات لم ينتج عنها أي فعل تنفيذي سواء على الصعيد الاقتصادي أم العسكري. ربما لأن أركان السلطة لم يفهموا بعد أن القرارات الكبرى لم يعد لفرنسا أي تأثير بها، وأن أمريكا لا تقيم وزناً لأي سعي سياسي فرنسي. وبالتالي هذه الاجتماعات لا تخرج عن كونها لقاءات تشريفية لتقطيع الوقت وإيهام الناس أن هناك حراكاً وسعياً لحل المشاكل. وكما يبحث لبنان عن حلول لمشاكله فإن فرنسا تبحث عن ملك وسلطة وهيبة ضائعة.

الأمر الذي انطلى على لبنان، بل ودافع عنه، هو نقل مفاوضات الإطار من واشنطن إلى روما، وكأن هناك إشارة أمريكية إلى إعطاء إيطاليا دوراً مستقبلياً في لبنان. وعبّر عنه بالمبادرة الإيطالية لترؤس قوات أوروبية تكون بديلاً عن قوات اليونيفل. ولبنان الذي تخلى عن نقاط قوته السياسية قبل العسكرية يتمسك بقشة روما ولو كانت على حساب سيادته، خصوصاً العسكرية منها، بجعل جيشه تحت وصاية هذه القوات وليس العكس. لكن مواقف المقاومة برفض أي قوات أجنبية تحت أي مسمى غير اليونيفل أبطأ هذا المسعى، إن لم نقل إنه ألغاه.

الأخطر من كل ذلك أن لبنان في توقيعه اتفاق الإطار مع العدو الصهيوني، قد أعطاه الشرعية للبقاء في قسم كبير من الجنوب المحتل، كما في القصف والقتل كما يحدث هذه الأيام. وهو دائماً يتذرع بأن ما يقوم به هو جزء من اتفاق الإطار مع لبنان. فكيف سيتعامل لبنان مع هذا الوضع المستجد، خصوصاً بعد إطلاق قائد القوات الدولية "اليونيفل" في لبنان الجنرال ديوداتو أبانيارا تحذيراً شديد اللهجة أفاد فيه بأن أكثر من نصف مواقع قوات اليونيفل في جنوب لبنان باتت تقع حالياً داخل مناطق تسيطر عليها القوات الإسرائيلية، وهذا يعني صعوبة تسليم هذه المواقع للجيش اللبناني، مؤكداً أن قوات اليونيفل ستنهي عملياتها رسمياً أواخر العام ما لم يصدر تمديد أممي جديد.

فما هو موقف السلطة بعد هذا التصريح؟ وهل سيتم تسلم نقاط قوات اليونيفل التي تقع خارج الاحتلال فقط، وألا يكون ذلك تسليماً بهذا الاحتلال وانصياعاً لرغباته؟ وبعد هذا كله ما هو موقف السلطة من شعاراتها بالسيادة والانتشار على كامل الأراضي اللبنانية؟

يملك المفاوض الصهيوني الكثير من أوراق القوة مدعوماً من الحليف الأمريكي، فهو حقق سابقاً قرار إنهاء مهمة قوات اليونيفل، وهو يشترط أسماء الدول التي قد تشارك في القوات المتعددة الجنسيات إذا تم التوافق عليها. وهو يحتل جزءاً كبيراً من ساحة عملها، ويكرر قادته بعدم الانسحاب تحت أي ظرف أو إطار أو اتفاق.

ويشترط أيضاً أن تكون هذه القوات مقاتلة بمعنى لها صلاحيات المداهمة والاشتباك من دون الرجوع إلى السلطة اللبنانية، ويشترط تنسيقاً أمنياً وعسكرياً كاملاً معها، كما يشترط تنسيقاً كاملاً مباشراً مع الجيش اللبناني.

في المقابل، ماذا يحمل الوفد اللبناني إلى نيويورك، أو إلى روما؟

لا شيء، سوى عبارات مكررة ممجوجة سيلقيها رئيس الوزراء على مسمع الجمعية العامة عن السيادة وحصرية السلاح وقرار الحرب والسلم، ومزيد من التنازلات في الاجتماعات المغلقة، واستجداء المساعدة ليس لطرد الاحتلال الصهيوني، بقدر ما هي لضرب آخر أوراق قوة لبنان وهي مقاومته. والمؤسف أن التصويب ليس فقط على الجانب العسكري منها، بل على كل تفاصيل الحياة الاجتماعية لبيئتها في كل لبنان.

ضاق الوقت على الجميع، فلا إمكانية لتشكيل قوة عسكرية أوروبية أو متعددة الجنسيات، وقد بانت كل أكاذيب أمريكا والدول الأوروبية في دعم الجيش اللبناني ليكون قادراً على حماية حدوده وسيادته. وإجراءات انسحاب قوات اليونيفل تسير وفق الخطة الموضوعة. فهل تسير الأمور وفق المخطط الصهيوني بإبقاء احتلاله وتوسيعه كما يحصل ضمن اتفاق الإطار، وإنهاء أي دور للأمم المتحدة في لبنان كما يحصل في كثير من دول العالم؟ أم أننا سنشهد على جلسة لمجلس الأمن يمدد فيها لقوات اليونيفل تحت البند السابع ويحقق الحلم الأمريكي والصهيوني، على أن يفتح الباب على مشاركة دول أخرى ترضى أن تنفذ سياسات العدو الصهيوني وأمريكا في جنوب لبنان؟

إذا حصل ذلك، وهو ما أشارت إليه بعض وسائل الإعلام التي تواكب رئيس الوزراء في نيويورك، من أن سلام سيبحث في نيويورك انتهاء مهام اليونيفل، ومن ضمن الاقتراحات الابقاء عليها والذهاب إلى تعديل في مهامها، فيبقى السؤال عن السيادة على كل الأراضي اللبنانية التي تدعيها السلطة، وما مصير اتفاق الإطار الذي يعلن قادة العدو عدم الالتزام به كل يوم، ويكررون معزوفة البقاء في الجنوب اللبناني والسوري وغزة، أم سيكون للتطورات العسكرية القادمة على المنطقة، ولإيران والمقاومة رأي آخر؟